كتاب استقصاء النظر في القضاء والقدر للعلامة الحلي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الغفار * القديم القهار العظيم الستار * الذي خلق الانسان ومنحه الاقتدار * وانعم عليه بالتكليف المستند الى الارادة والاختيار * ووعده على فعل الطاعة عقبى الدار * وتوعده على المعصية بدخول النار جزاء على افعاله بمقتضى العدل من غير اكراه ولا ظلم ولا اجبار * وصلى الله على سيدنا محمد النبي المختار * المبعوث من ولد معد بن نزار * وعلى عترته الاماجد الاطهار * المعصومين من الخطأ والزلل الرجال التقي الابرار والاخيار * صلوة تتعاقب عليهم بتعاقب الاعصار * وبعد فانه لما كان السلطان الاعظم الحاكم في رقاب الامم * سلطان سلاطين العرب والعجم * شاهنشاه المعظم غياث الحق والملة والدين * اولجايتو خدابنده مالك وجه الارض * ثبت الله ملكه الى يوم العرض * وايده بالالطاف الربانية * وامده بالعناية الالهية * وقرن دولته بالخلود الى اليوم الموعود ولا زالت الرقاب خاضعة لعظمته * والملوك خاشعة من هيبته * والدنيا معمورة بعدله ودولته * والاحكام نافذة على وفق ارادته * والامال متوجهة نحو كعبته * والنصر محفوفا بالوية جنوده وعسكره * قد خصه الله تعالى بالقوة القدسية * وخصه بالكمالات النفسية * والقريحة الوقادة * والفكرة الصحيحة النقادة * ففاق في ذلك على جميع الامم * وزاد علوا وفضلا على من تاخر وتقدم * وامره الله تعالى العدل في رعيته * والاحسان الى العلماء من اهل مملكته * وافاضة لجميع الانعام على جميع الانام * وبهر حكما الناطقين في الاقطار لا زال الفضل في الاعصار * امر ببسط

الكلام

الادلة الدالة على ان للعبد اختيارا في افعاله وانه غير مجبور عليها
فقابلت ذلك الامر المطاع بالامتثال والاتباع وسارعت في انشاء
هذه الرسالة الموسومة باستقصاء النظر في البحث عن القضاء والقدر
المشتملة على حجج الفريقين وادلة الخصمين واوضحت الحق فيها بالبرهان
الواضح والدليل اللائح قاصدا في ذلك تحقيق الحق متواركا بنهج الصدق
في استعمال الانصاف واجتناب البغي والاعتساف وطلب الحق
اين كان والوصول اليه بقدر الامكان والله الموفق والمعين
وقبل الخوض في الادلة نقرر محل النزاع فنقول ذهب جهم بن
صفوان الى انه لا فعل للعبد البتة وان الفاعل لجميع الاشياء هو
الله تعالى لا غيره ولا قدرة للعبد وذهب الاشاعرة والنجارية
الى ان الله تعالى هو الموجد للافعال باجمعها الا ان العبد مكتسب
لافعاله فاثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة في الفعل بل الفعل صادر
من الله تعالى وهذا في الحقيقة هو مذهب جهم بن صفوان لكن لما
خاف ابو الحسن الاشعري ان الشناعة تلزمه من اسقاط فائدة
التكاليف وعدم الفرق بين حركتنا يمنة ويسرة وصعودنا الى
السماء اعتذر باثبات القدرة لكن لما لم يجعل لها اثرا ساوى
قوله قول جهم اما الامامية والمعتزلة فانهم قسموا الافعال الى
ما يتعلق بقصودنا ودواعينا وارادتنا واختيارنا كحركتنا الاختيارية
الصادرة عنا كالحركة يمنة ويسرة والى ما لا يتعلق بقصودنا ودواعينا
وارادتنا واختيارنا كالآثار التي يفعلها الله تعالى فينا كالالوان وحركة
النمو والتغذية والنبض وغير ذلك وهو مذهب الحكماء والمحققين
قالوا نعلم بالضرورة انا فاعلون بدليل عليه العقل والنقل اما العقل

فلوجوه الاول انا نعلم بالضرورة الفرق بين حركتنا الاختيارية والاضطرارية
وحركة الجماد ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الاولى كحركتنا يمنة ويسرة
وعجزنا عن الثانية كحركتنا الى السماء وحركة الواقع من شاهق وانتفاء قدرة
الجماد ومن اسند الافعال الى الله ينفي الفرق بينهما ويحكم بنفي ما قضت الضرورة
بثبوته حتى قال ابو الهذيل العلاف حمار بشر اعقل من بشر فان حمار بشر
لو اتيت به الى جدول صغير وضربته للعبور فانه يطفر ولو اتيت به الى جدول
كبير وضربته فانه لا يطفر ويروغ عنه لانه يفرق بين ما يقدر عليه وما لا يقدر
وبشر لا يفرق بين المقدور له وغير المقدور الثاني انه لو كانت الافعال
كلها من الله تعالى مخلوقة فينا لم يبق عندنا فرق بين من احسن الينا غاية
الاحسان وبين من اساء الينا غاية الاساءة طول عمره وكان يقبح
شكر الاول ومدحه وذم الثاني لان الفعلين صادران عن الله تعالى
لا عن المنعم علينا ولما علمنا بطلان ذلك وانه يحسن مدح الاول وذم
الثاني علمنا ان العلم باسناد الافعال الينا قطعي لا يقبل الشك الثالث
انه لو كانت الافعال صادرة من الله تعالى قبح منه ان يامرنا وينهانا
ويكلفنا كما انه يقبح من احدنا امر الزمن بالطيران الى السماء لانا عاجزون
عن الافعال لاستحالة صدورها عنا كما ان الزمن عاجز عن ذلك وكما انه
يقبح منا امر الواقع من شاهق بالحركة والسكون كذا يقبح امر المكلف
بالطاعة ونهيه عن المعصية لعجزه عنهما ووقوعهما لغيره لكن الله تعالى امر
ونهى وانذر ووعد وتوعد وكيف يحسن ان يقول الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وهو الذي فعل الزنا والسرقة عندهم تعالى عن ذلك علوا كبيرا
الرابع ان افعالنا نعلم بالضرورة انها تقع بحسب قصدنا وتنتفي عند
كراهتنا

كرهناها وصار دفعنا فالقائل ان ذا الحركة غير فعلناها ولم يقع منا سكون
ولا الحركة يسيرة ولولا اسنادهما الينا لجاز ان تقع وان كرهناها
وان لا تقع وان اردناها الخامس انه يلزم ان يكون الله تعالى في
غاية الظلم للعباد والجور تعالى الله عن ذلك لانه يخلق فينا المعاصي
وانواع الكفر والشرك ويعذبنا عليها ولا فرق بين خلقه الكفر في
الكافر وخلق لونه وطوله وكما يلزم الظلم لو عذبه على لونه وطوله
كذا يلزم الظلم لو عذبه على الكفر الذي خلقه فيه وقد نزه الله تعالى
نفسه عنه فقال وما ربك بظلام للعبيد وما الله يريد ظلما للعباد
فاي ظلم اعظم من تعذيب الغير على فعل يصدر من الظالم لا صلة
للظالم فيه ولا يتمكن من تركه ومن اغرب الاشياء واعجبها انهم ينزهون
انفسهم عن المعاصي والكفر وانواع الفساد وينزهون ابليس
عن ذلك العيب ويضيفون الله سبحانه بذلك وقد كذبهم الله تعالى
في كتابه العزيز فقال واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها
اباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء وقال ولا يرضى لعباده
الكفر والاشاعرة يقولون انه يريد منهم الكفر وانه قد رضي
لنفسه مذهبا يلزم منه تكذيب الله تعالى السادس انه يلزم ان
يكون الكافر مطيعا لله تعالى بكفره لانه قد فعل ما هو مراد الله
وهو الكفر ولم يفعل ما يكرهه وهو الايمان لان الايمان عندهم
غير مراد لله تعالى من الكافر بل هو مما يكرهه الله تعالى منه واي عاقل
يرضى لنفسه اعتقاد ان الكفر طاعة والايمان معصية نعوذ بالله
من ذلك السابع انه يلزم منه نسبة السفه الى الله تعالى لانه
يفعل ضد الحكمة لان الحكماء انما يامرون الغير بما يريدون ايقاعه

الفصل منه وينهون على كثير من انواعه منه لان من اراد من غيره فعلا ونهاه عنه ومن كره فعلا وامر به نسبة العقلاء الى الحمق والسفه وهم يقولون ان الله كره الايمان من الكافر وامره به واراد الكفر منه ونهاه عنه واي عاقل يرضى لنفسه نسبة السفه الى الله تعالى وهو الحكيم في افعاله كما قال تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فمن وصف الله بانه حكيم وقولهم لفساد ذلك فان اعتذروا بان الامر قد يتحقق بدون الارادة كما في السيد اذا ضرب عبده وطلب السلطان الانتقام منه فاعتذر بانه لا يطيعني فيقول السلطان مره حتى اعرف عدم طاعته فان السيد اذا امره لم يرد منه الفعل قلنا هذا خطا من وجهين اولها انه مثال جزئي لا نظير له ولا مثال سواه فكيف يصح بناء اوامر الله تعالى ونواهيه وملول العقلاء ونواهيهم على هذا المثال الجزئي النادر ومع ان جميع الاوامر والنواهي لا تنفك عن الارادة والكراهة وثانيها انه في هذا امر السيد هنا ليس بوجه حقيقة الامر ولا بامره امرا حقيقيا وثالثها انه لولا ان السيد اراد منه الفعل لكذلك لا الطلب فان السيد يطلب ان انه عذره وتمهيده عند السلطان وليس ذلك طلبا للفعل لانه ليس بارادة فاذا انتفت الارادة كذا يمتنع الطلب مع اتفاقهم على اثبات طلب الفعل منه الثامن جواز ان يعذب الله سيد الرسل بالعذاب الدائم ويخلد ابليس وفرعون في الجنان حيث انه لا مدخل للطاعة والمعصية في استحقاق الثواب والعقاب عندهم فتبطل جميع التكاليف ويلزمهم كل عاقل الاحتراز من التكاليف وفعل انواع الملاذ والمعاصي والاخلاق المحرمة وترك التكاليف التاسع انه لا فرق بين ارتكاب المشاق وامتثال الاوامر بالطاعات وبين ارتكاب جميع انواع الفسوق بل يجب ان

ان يحكم بسخط الزاهد العابد المنفق اموالد في اصناف الخير من بناء المساجد والربط والمدارس لانه يجعل بسخط ارتكاب المشقة وبحرج ما يحتاج اليه من الامور الغرض لا يحصل بفعل ذلك بل قد يحصل له به العذاب وترك الزاهد الملاذ والملاهي مع انه قد يحصل به النعيم المرتب واي عاقل يرضى لنفسه مثل هذا المذهب المؤدي الى خراب العالم واضمحلال نظام النوع الانساني واضطراب امر الشريعة المحمدية التاسع انه يلزم منه الكفر وعدم الجزم بصدق الرسول وانتفاء الوثوق بشيء من الشرائع والاديان لان الكفر والاضلال وجميع انواع المعاصي وانواع الفسوق والكذب اذا كانت صادرة عنه تعالى فجاز ان يكون محمد وغيره من الانبياء المتقدمين كموسى وعيسى عليهم السلام وغيرهما وقد ادعوا النبوة بالمعجزة وهم كذابون وانه تعالى خلق المعجزة عقيب دعواهم لاضلال الخلق لان العصاة والفساق والكفار في العالم اكثر من المطيعين لله تعالى وقليل من عباده الشكور فيكون عادته جارية بالاضلال فكيف يعرف صدق الانبياء حينئذ واي طريق يوصلنا الى ذلك مع علمنا بانه تعالى يضل العالم ويفعل بهم ضد الحق ولا يريد هدايتهم ولا ارشادهم نعوذ بالله من المصير الى مثل هذا المذهب المؤدي الى ذلك العاشر انهم شاكون في حصول النجاة لهم وللانبياء ولا يمكنهم الجزم بذلك لان الثواب والعقاب غير مستحقين عندهم بفعل الطاعات والمعاصي بل جاز ان يعذب الله المؤمن بل النبي ويثيب الكافر على ما تقدم والشك كفر الحادي عشر انه يلزم ان يصف الله تعالى نفسه بوصف غير مستحق له وذلك هو كذب لان ذلك انه تعالى وصف نفسه بالرحمة والغفران وانما يستحق ذلك

لو كان الله تعالى مستحقا للعقاب في جانب العاصي بحيث لا يتحقق سبا
سقاط الغفران والعفو والرحمة والتوفيق بحيث يتحقق العفو اذ لم يكن مستحق
لعقاب العصاة وانما يستحق العقاب لو كان العصيان مستندا الى العبد
اما اذا كان مستندا الى الله تعالى وواقعا بارادته لم يكن على العاصي حرج
الثاني عشر انه اذا كانت الافعال واقعة بارادة الله تعالى وقدرته فكيف
يتحقق الظلم من العباد وكيف يستحق احد اللعن من الله تعالى ومن العباد
وكيف يحسن منه تعالى قوله الا لعنة الله على الظالمين واي ذنب للظالم
في ظلمه اذا كان من فعله تعالى وكيف يحسن لعنه وامر العباد بها الثالث
عشر انه يلزم من مذهب الاشاعرة عدم التصديق بشيء من الشرائع
وان لا يمكن لاحد ان يعتقد صدق شرائع الانبياء بالمعجز لان
مبنى الاديان على صدق الانبياء واثبات صدق النبي ع يتوقف على مقدمتين لا يذهب
اليها الاشاعرة احدهما ان الله تعالى فعل المعجز على يد مدعي الرسالة لاجل
تصديقه والغرض صحة دعواه ثانيهما كل من صدقه الله فهو صادق اما المقدمة
الاولى فلانه من ادعى انه رسول السلطان الى رعيته فقال ايها السلطان
ان كنت رسولك حقا فانزع خاتمك من اصبعك فنزع السلطان خاتمه
من اصبعه فتكرر ذلك مرارا فان الحاضرين اذا علموا ان السلطان انه نزع
خاتمه لغرض تصديقه حكموا بانه قد ارسله الى الرعية ولو علموا انه نزعه
للراحة او للعب او لامر اخر او لغرض فانهم لا يحكمون بانه صدقه كذلك
النبي اذا ظهر وادعى الرسالة وخلق الله المعجزة على يده ان علم
الناس ان الله تعالى انما فعل ذلك لغرض تصديقه لم يحكموا بصدقه
والا حكموا بصدقه والاشاعرة منعوا هذه المقدمة وقالوا ان
الله تعالى لا يجوز ان يفعل شيئا من الافعال لغرض البتة فكيف يتحقق

حينئذ

حينئذ العلم بصدق مدعي الرسالة ولما كانت المعجزة عند الاشعرية فاما المعتزلة فقالوا
فيها الى حكم العقل من قبح تصديق الكذاب فاذا صدق الله مدعي الرسالة
علمنا انه صادق وهذا لا يتمشى الا ان القبيح عليه وهذا المعنى لا يتمشى على مذهب
الاشعرية لان كلها مستندة اليه تعالى عندهم جاز ان يصدق الكذاب فلا
يحصل العلم بصدق النبي الصادق الرابع عشر الاشعرية قالوا يرضى بقضاء
الله تعالى وقدره لا بذلك على العباد لان الله تعالى لا يرضى بالكفر مع انه قدره
لعبده العاصي وهو مراد الراضي بالكفر والمعتزلة اما الامامية فانهم رضوا
بقضاء الله تعالى وقدره لان الله تعالى لا يقضي الا بالحق حاشا ان يقضي
بالباطل الخامس عشر مذهب الاشعرية عدم الجزم بمقدار انقطاع الوثوق بوعد الله
ووعيده وتنتفي فائدة بعثة الانبياء لانا نجوز العاصي صادرة منه تعالى وعدها
الكذب فيها دون ان يكون خبره بالوعد والوعيد كذبا ولا يبقى في بعثة الانبياء
فائدة وقال ونعت وعظم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا السادس عشر لو كان
الافعال مخلوقة لله تعالى لزم تكليف ما لا يطاق وهو قبيح عقلا والسمع قد
منع منه قال لا يكلف الله نفسا الا وسعها السابع عشر ان الله تعالى
خلق العالم عند الامامية والمعتزلة لحكمة وفائدة وهي ايصال الجود الى خلقه
فانه قد ثبت ان الوجود خير وان العدم شر ولولا رحمته ولطفه وعنايته
بطالب بجوده كما قال في كتابه العزيز وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
ثم ارسل الرسل لارشاد العالم الى كيفية عبادته على الوجه الشرعي لعجز
العقل عن تفاصيل العبادات فيثيب المطيع ويعاقب العاصي وانما
يتم ذلك كله لو كان الله تعالى يفعل لغرض ولو كان للعبد اثر في
افعاله وعلى قول المجبرة لا يتم ذلك لانه تعالى لا يفعل عندهم لغرض ولا
اثر للعبد البتة الثامن عشر انه تقدم الانبياء ان النبي ان كان الا آمن

لم فاذا قال له الكافر فقل للمؤمن بعثك تخلق في الايمان مع الكفر لما قدره
لي على معاصرة الله تعالى العظيم البين ولنا النقل فوجوه الاول الايات الدالة على
مدح المؤمن على ايمانه وذم الكافر على كفره والوعد بالثواب على الطاعة والعقاب
على المعصية كقوله تعالى وابراهيم الذي وفى انه كان عبدا شكورا ان ابراهيم
لأواه حليم وانك لعلى خلق عظيم فويل للذين كفروا [illegible] اولئك اصحاب ادخلوا
الجنة بما كنتم تعملون الثاني الايات الدالة على انها دالة على الافعال فقال الحق
اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون بما كنتم تعملون ولا تزر وازرة
وزر اخرى لتجزى كل نفس بما تسعى هل جزاء الاحسان الا الاحسان هل
تجزون الا ما كنتم تعملون من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا
يجزى الا مثلها اولئك الذين اشتروا الحيوة الدنيا بالاخرة لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت لمثل هذا فليعمل العاملون ولو لا ان يكون العبد فاعلا لما استحق الجزاء
عليه من ثواب وعقاب ولم تتحقق المجازاة والمعاملة بازاء الافعال الثالث
الايات الدالة على ان افعال العباد مستندة اليهم وصادرة عنهم كقوله تعالى
فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن ذلك بان الله
لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم امرا
فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله من يعمل سوءا يجز به كل امرئ بما كسب رهين
ما كان لي عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لي ينفقون اموالهم بالليل
والنهار سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى
فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب ان يكتب كما علمه الله
ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون الرابع ان
الله تعالى نزه نفسه عن ان تكون افعاله مثل افعال المخلوقين من التفاوت
فقال تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت الذي احسن كل شيء خلقه
ثم

ثم صدور الكفر ليس بحسن الخامس انه تعالى نزه نفسه عن الظلم فقال
تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام للعبيد وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون لا ظلم اليوم وما للظالمين من نصير وما الله يريد
ظلما للعباد السادس انه تعالى ذم عباده على الكفر والمعاصي وتوعدهم
وهددهم على ذلك وعاتبهم على ذلك فقال تعالى كيف تكفرون ويقبح
ان يخلق الكفر في الكافر ثم يذمه عليه مع عجز العبد عن مقاومته وامتناع خلاف
ارادته وكيف يحسن منه ان يقول وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى
وهو المانع لهم ويقول لابليس ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقد كان
لابليس ان يلتجئ الى قوله انت المانع لي والقاهر على ترك السجود ولا يمكنني
مقاومتك ولو لم تخلقه ربما اخترنا على آدم وهل هذا الا انكار كمثل شخص
حبس عبده في بيت وقفله بحيث لا يتمكن من الخروج ثم يقول له ما منعك
من الخروج وربما ضربه على ذلك بانواع العقوبات ولا شك ان هذا قبيح
عند العقلاء السابع انه قال وماذا عليهم لو آمنوا وقال ما منعك اذ رأيتهم
ضلوا ان لا تتبعني وقال فما لهم عن التذكرة معرضين فما لهم لا يؤمنون
لم تحرم ما احل الله لك لم اذنت لهم الى غير ذلك ويغفر لكم ذنوبكم
ويغفر ما دون ذلك وانما يتحقق العفو والغفران لو صدر الذنب
من العبد الثامن الآيات الدالة على الانكار كقوله تعالى لم تلبسون
الحق بالباطل لم تصدون عن سبيل الله انى تصرفون لم تكفرون
وكيف يحسن منه التعنيف على الذنب مع ان الفاعل هو وكيف يقول لم
الصبر والاهانات ثم يقول وماذا عليهم لو آمنوا بالله وهو يصرفهم عن
الرشد ثم يقول فاين تذهبون وكيف تصرفون عن الدين وخلقه فيهم
ثم يقول فما لهم عن التذكرة معرضين التاسع الآيات الدالة على انه

مع عباده وقوله دعاهم وجعلها متصلة بمشيئتهم كقوله تعالى فمن شاء فليؤمن
ومن شاء فليكفر اعملوا ما شئتم لمن شاء منكم أن يستقيم لمن شاء منكم أن
يتقدم أو يتأخر فمن شاء ذكره فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا فمن شاء اتخذ إلى
ربه مآبا [illegible] الآيات الدالة على نفي المشيئة عن نفسه وأضافها إلى [illegible]
سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من
شيء وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم [illegible] عشر الآيات الدالة على أنه
تعالى أمر العباد بالمسارعة إلى الفعل قبل فوته كقوله تعالى وسارعوا إلى مغفرة
من ربكم فاستبقوا الخيرات والسابقون السابقون أولئك المقربون
الثاني عشر الآيات الدالة على أمر العباد بأفعالهم كقوله يا أيها الذين آمنوا
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة [illegible] استجيبوا
لله وللرسول [illegible] ارکعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير [illegible]
واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم الثالث عشر الآيات الدالة على حث الله
تعالى عباده على الاستعانة والاستعاذة كقوله إياك نعبد وإياك نستعين
واستعينوا بالله فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم [illegible]
[illegible] المعاصي [illegible] بالاستعاذة [illegible]
من فعل الشر [illegible] والأمر بالاستعاذة منه [illegible]
بالشيطان والاستعاذة [illegible] الرابع عشر
الآيات الدالة على [illegible] كقوله [illegible]
[illegible]
لعباده [illegible]
[illegible]
[illegible] الخامس عشر [illegible]
[illegible]

والعصيان واسنادها افعالهم اليهم كقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم الى قوله نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم بل كنتم مجرمين وقوله
ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين الى اخر الاية وقوله تعالى كلما القي فيها
فوج سألهم خزنتها الم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما
نزل الله من شيء من الكتاب الى قوله وذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون فلم
الذين جادوا ... عليهم ... وغير ذلك من الايات الدالة على
حشر الكفار في الاخرة واعترافهم على الكفر والمعصية وطلبهم رجوعهم الى الدنيا
الخير مع انهم في المرة الثانية معترفون على فعل الكفر والمعاصي فيها وانه
في ذلك وقد كان طريق الاعتذار ان ... صدور الافعال القبيحة ... منا باختيار
بل هي مخلوقة لله تعالى ومقضية ولا اختيار لنا فيها كما قال الله تعالى عنهم وهم يصطرخون
فيها ربنا اخرجنا نعمل صالحا ... ربنا اخرجنا منها فان عدنا فانا ظالمون قال رب
ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت او تقول حين ترى العذاب لو ان لي كرة
فاكون من المحسنين الى غير ذلك من الايات الدالة على كسبهم واختيارهم اعمالهم
فان الله تعالى ... ولذا ... بما كسبوا ... عنده ...
فلكسبهم ... مع انهم ... الى ... المعصية
وانها من فعل الله تعالى ... القرآن ... على عباده وكذا
وارسال الرسل ... الى الناس ... الله ارسل ...
اعظم من ... لهم ان ... وانه ... خلفت
فيها ... وانه ... ان ... لكن ...
وقد ... الى ... تعالى ...
الا ... الالزام ... الاصل ... الم ... مسائله
... الكلام ... الله ... تعالى ...

قضاءً لازماً وقدراً حاتماً ولو كان ذلك لبطل الثواب والعقاب وسقط
الوعد والوعيد ان الله سبحانه امر عباده تخييراً ونهاهم تحذيراً وكلف يسيراً
ولم يكلف عسيراً واعطى على القليل كثيراً ولم يعص مغلوباً ولم يطع مكرهاً
ولم يرسل الانبياء للعباد لعباً ولم ينزل الكتب عبثاً ولا خلق السموات والارض
وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار فانظر ايها
الاخ الى ما في هذا الكلام من جميل ومرجح حيث ظن ان القضاء والالزام ليس الا
الى فعل لو كان قضاءً لازماً لبطل الثواب والعقاب والوعد والوعيد ولما صح
هي خلق الاجسام والاعراض التي لا يقدر عليها الا الله تعالى كذا يحسبانه
سيخطط على خلق الطاعة هذه المعصية الصادرة عن الله تعالى ولكن لما ثبت الوعد
والوعيد والثواب والعقاب علم بذلك بطلان القول بالقضاء اللازم
ثم انظر الى قوله امر عباده تخييراً ونهاهم تحذيراً والله تعالى لم يجبر عباده على
فعل الطاعة ولا على اجتناب المعصية اذ لو كان كذلك لبطل التكليف وكان
الفعل مستنداً الى الله تعالى بل امر عباده وانما يوقع الفعل على اختيارهم
وارادتهم فانه يقضي اليهم ولا يتركهم عليهم كذا حذرهم في النهي عن
فعل المنهي عنه خوفهم ثم انظر الى قوله كلف يسيراً ولم يكلف عسيراً وهو
مبطل لقول المجبرة الذين قالوا ان الله تعالى كلف عباده بالمحال والامر
لهم عليه واي تيسير في ذلك واي عسر اعظم منه ثم انظر الى قوله ولم يعص
مغلوباً ولم يطع مكرهاً فانه مبطل قول اصحاب [illegible] لانه لا يجزم في المعصية
الصادرة عن العباد مع انه تعالى لم يرد صدورها عنهم كونه مغلوباً لانه تعالى انما
يكون مغلوباً لو لم يتمكن من فعل ضد ارادتهم لكنه [illegible]
[illegible] الفعل من العبد على سبيل الاختيار ثم انظر الى
قوله ولم يرسل الانبياء لعباً ولم ينزل الكتب عبثاً ولا خلق السموات والارض
وما

وما بينهما باطلا كما قال تعالى فانهم جعلوا افعاله عبثا حيث يقولون انه تعالى
لم يفعل لغرض ولا لمصلحة ولا لحكمة ولم يخلق الرجل للمشي ولا اليد للبطش
ولا اللسان للنطق الى غير ذلك من الاعضاء ولم يخلق السموات والارض
وما بينهما لحكمة ولا لغاية ولا لغرض فلزمهم الجميع هو العبث والباطل وهو
العبث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وسال ابو حنيفة مولانا الكاظم عليه السلام
فقال المعصية ممن فقال له المعصية اما من العبد او من ربه تعالى او منهما فان
كانت من الله تعالى فهو اعدل وانصف من ان يظلم عبده الضعيف ويؤاخذه
بما لم يفعله وان كانت المعصية منهما فهو شريكه والقوي اولى بانصاف
عبده الضعيف وان كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الامر
واليه توجه المدح والذم وهو احق بالثواب والعقاب ووجبت له الجنة
او النار فقال ابو حنيفة ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم فاحتجت
الاشاعرة بوجوه الاول ان العبد لو كان فاعلا فان لم يتمكن من الترك
لزم الجبر وان تمكن فان لم يفتقر الى مرجح لزم ترجيح احد الطرفين من المساواة
من غير مرجح وهو محال وان افتقر فذلك المرجح ان وجب الفعل
لزم الجبر والا تسلسل وعاد البحث اليه فتسلسل الثاني ان الله تعالى ان
علم وقوع الفعل وجب وقوعه والا لزم انقلاب علم الله تعالى جهلا وهو محال
وان علم عدمه استحال وقوعه وعلى كلا التقديرين يلزم الجبر الثالث
ان العبد لو كان فاعلا لكان شريكا مع الله وهو محال الرابع انه يلزم
ان يكون الله عاجزا لان الكافر قد وقع مراده وهو الكفر والله تعالى
لم يقع مراده وهو الايمان والجواب عن الاول من حيث المعارضة
ومن حيث الحل اما المعارضة فانا نقول ان الله تعالى قادر فنقول
الله تعالى اذا فعل فعلا فان لم يتمكن من تركه لزم الجبر والا يكون

الله سبحانه مختارًا في افعاله بل يكون موجبا وهو كفر لانه مذهب الفلاسفة
ولان تمكنه من الترك كانت قدرته على الفعل والترك واحدة فاذا رجح الفعل
فان لم يفتقر الى مرجح لزم ترجيح احد الطرفين على الآخر بلا مرجح وهو محال
وان لم يجب عاد البحث فما جوابكم عن الله تعالى فهو جوابنا عن العبد واما الحل
فانا نقول لم لا يجب عنده الفعل قوله يلزم الجبر قلنا لا نسلم لان الفعل
يجب عندنا بقدرة العبد وارادته والجبر انما يلزم لو وجب لا بقدرته
وارادته قوله ثانيا انه لو يجب عنده الفعل فلم يرجح احد الطرفين المتساويين
على الآخر عن القادر لا لمرجح قلنا ان العلم الضروري حاصل بان الجائع اذا
قدم اليه رغيفان متساويان فانه يتناول احدهما ولا يصبر قطعا الى
ان يحصل وجود المرجح والهارب من السبع اذا عارضه طريقان متساويان
فانه يسلك احدهما ولا ينتظر وجود المرجح والاصل في ذلك علم الفاعل
وظنه بان ما يفعله ضار او نافع وهو لمقصد الخير فاذا تعذر غرضه استوى
الطريقان في حصوله فانه يسلك احدهما من غير مرجح لانه مطلوبه يحصل
بكل واحد من الطريقين فالمراد هو القدر المشترك والمخصص لا مدخل
له في مقصوده بل انما يحصل مقصوده الجواب عن الثاني من جهة المنع
ومن جهة الحل اما المنع فلان دليلكم جار في حق الله تعالى فيلزم
الجبر وانتفاء قدرة الله تعالى فيكون الله تعالى موجبا لا مختارا وذلك
عين الكفر واما الحل فنقول العلم تابع للمعلوم وحكاية عنه وغير موثر فيه
والحكاية عنه تتقدم على المحكي كما تقول هكذا تطلع الشمس من المشرق
فانه حكاية عن طلوع الشمس وقد تتوسط وقد تتأخر عن المحكي وذلك
ان العلم والمعلوم امران متطابقان فاذا علم الاصل بانه معلوم والاصل
في تطابقهما هو المعلوم دون العلم فانا نعلم العالم في وجود ذلك الا

فلو

فلولا ان يكون وجود زيد في الدار متحققا اما قبل العلم او بعده او معهما لم
يتعلق العلم به فعند فرضنا وقوع المعلوم لا ان فرض وقوع العلم بالغيب
يستدعي فرضنا وقوع الاخر واذا فرضنا وقوع المعلوم حصل له وجوب لاحق
وكذا اذا فرضنا ما يلي نقيضه وكان هذا الوجوب تابع فرض وقوع المعلوم
لا مؤثرا فيه الامكان الذاتي للمعلوم كذا فرض العلم الذي هو حكاية لغيره
ولا فرق بين علم الله تعالى وبين علم الواحد منا في ذلك فاذا علمنا وجود
زيد في الدار ولم يكن موجودا في الدار لزم ان لا يكون ما فرضناه علما وانتفاء
التالي محال فيجب ان يكون زيد كذلك حتى يمكن تحقق علمنا به علما
ان وجود زيد في الدار يكون مستندا الى ارادته وقدرته لا الى علمنا
كذلك علم الله تعالى غير مؤثر في المعلوم والجواب عن الثالث انه هو ايضا
لا ان الشركة انما تتحقق لو قلنا العبد قادر لذاته على جميع الاشياء وغير محتاج
في شيء ما اليه اما اذا اعتقدنا ان الله تعالى هو خلق قدرته وارادته باختيار
يؤثر في بعض الافعال فان الله تعالى قادر على تغييره وتدميره وسلب قدرته
وارادته فانه لا يلزم ان يكون شريكا لله تعالى والجواب عن الرابع ان
العجز يكون لو لم يقدر الله تعالى على قهر الكفار على الدين فاما على
تقدير ان يقدر الله تعالى على قهرهم واجبارهم فانه لا عجز له لكن الله
تعالى لا يريد منهم ايقاع الايمان كرها بل على سبيل الاختيار لئلا
يتبع التكليف منهم فهذا تحقيق ان لم يكن العبد باختياره وفات
السلطان اذا امر وزيره ان يفعل فعلا يكون الوزير فيه مختارا
لا مجبورا بل غرض السلطان فاليه الاختيار فلما لم يفعله لم ينسب
السلطان الى العجز لا ارادة السلطان نفس الفعل كيف ما كان سواء كان
باختيار الوزير او لا بل بان اختياره فاذا لم يفعل الفعل لم يثبت العجز والنهي

بعض العصر يقف ولكن هذا آخر ما نورده في هذا الكتاب والله

الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب

تم بقلم محمد بن الشيخ طاهر السماوي في النجف الأشرف

في سابع عشر ربيع الأول سنة الألف [illegible]

[illegible]

صح

تم